جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

ملامح من العدالة الاجتماعية
في الفقه الإسلامي والقانون العماني
(دراسة مقارنة)

إعداد

أ.د / محمد إبراهيم البنداري

أستاذ القانون المدني

بكلية الحقوق – جامعة السلطان قابوس _ سلطنة عمان

بحث مستل من الإصدار الثاني ٢/١
من العدد الثامن والثلاثين أبريل٢٠٢٣م

ملامح من العدالة الاجتماعية في الفقه الإسلامي والقانون العماني

(دراسة مقارنة)

إعداد

أ.د / محمد إبراهيم البنداري

أستاذ القانون المدني

بكلية الحقوق – جامعة السلطان قابوس _ سلطنة عمان

موجز عن البحث

تعد العدالة الاجتماعية عماد الدول وبها تستقيم حياة الناس؛ فالمجتمع الذي لا تسوده العدالة الاجتماعية؛ مصيره إلى الفوضى والاضطراب؛ فلا استقرار للمجتمعات بدون عدالة اجتماعية؛ ولذلك حظيت العدالة الاجتماعية باهتمام علماء الشريعة والقانون، بل وعلماء الفلسفة والاجتماع.

وبناءً على ذلك؛ فقد تناولت فكرة العدالة الاجتماعية، موضحاً تعريفها في اللغة وفي الشريعة وعند علماء القانون والاجتماع، مستخلصاً أنها في أبسط معانيها هي حق جميع الأفراد في المساواة في كل شيء، كالحرية، والكرامة، والعمل، وفي التوزيع العادل للثروات، والاشتراك في تحمل التكاليف والأعباء العامة. كما وضحت الارتباط الوثيق بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ولما كان مبدأ المساواة هو جوهر العدالة الاجتماعية في الشريعة والقانون؛ فقد وضحت هذا

المبدأ في النظام الأساسي لسلطنة عمان (الدستور)، وفي الشريعة الإسلامية، موضحاً أن مبدأ المساواة في العدالة الاجتماعية لا يعني المساواة الحسابية المطلقة؛ بل المساواة عندما تتماثل الظروف والمراكز القانونية.

كما وضحت بعض التطبيقات للعدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية كنموذج مضيء يحتذى به الآن. كما تناولت بعض تطبيقات القانون للعدالة الاجتماعية في مجال حق التعليم، وحق العمل، وحق الضمان الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية ، مبدأ المساواة ، التنمية المستدامة ، حق العمل ، حق الضمان الاجتماعي.

Features Of Social Justice in Islamic Jurisprudence And Omani Law (Comparative Study)

Mohamed Ibrahim Al-Bandari
Department of Civil Law, College of Law, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman
Email: m.elsayed@squ.edu.om

Abstract :

Social justice represent one of the most important pillar of societies, as all people should have equal rights, opportunity and treatment. Therefore, in societies in which social justice is missing, chaos, disorder and instability would prevail. For its importance to the societies, it received great attention and concern of Sharia and legal scholars, besides philosophical scientists and sociologists.

In this research, I intends to explain the idea of social justice and shed some light on its definition according to the language, and its concept in Sharia and how it dealt among legal and social scholars. The findings of the research summarized as follows, social justice in its simplest sense is that all people should have equal rights and opportunity in “freedom, dignity, work, a fair distribution of wealth, and participation in bearing public costs and burdens”. The findings also showed the close link between social justice and sustainable development. As the principle of equality is the essence of social justice in Sharia and law, It has been also included in the Basic Law of the Sultanate of Oman, and in Islamic Sharia. The study also explain that the principle of equality in social justice does not mean absolute mathematical equality; rather, equality when conditions and legal positions are identical.

In the present study I have clarified, some applications of social justice in Islamic law and how it represent as a good model to be followed. I also present some law's applications of social justice in the field of the right to education, the right to work, and the right to social security.

Keywords: Social Justice , The Principle Of Equality , Sustainable Development , The Right To Work , The Right To Social Security.

مقدمة

موضوع البحث وأهميته

العدالة الاجتماعية هي منتهى أمل الشعوب والمجتمعات، وما قامت الثورات وحدثت الاضطرابات إلا بسبب المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية. ولذلك فهي من الموضوعات التي أسالت مداد فقهاء الشريعة الإسلامية، وعلماء القانون والاجتماع والاقتصاد؛ بل باتت العدالة الاجتماعية تحظى بأهمية كبيرة على المستوى الدولي؛ حيث خصصت منظمة العمل الدولية منذ سنة ٢٠٠٧م يوم العشرين من شهر فبراير من كل عام يوماً للعدالة الاجتماعية؛ لأنه بتطبيقها يسود السلام والأمن والاستقرار، وتُحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ لأن أساس العدالة الاجتماعية هو المساواة بين الناس جميعا بصرف النظر عن أي اعتبار آخر.

وبلغت أهمية العدالة الاجتماعية ذروتها في أنها أصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة؛ فالعدالة الاجتماعية المنشودة -على المستوى الداخلي للشعوب، وعلى المستوى الدولي في العلاقات الدولية- ليست مطلباً للأجيال الحالية بل مطلباً للأجيال القادمة؛ بحيث لا يجوز أن يفتئت أو يجور الجيل الحالي على البيئة والموارد والثروات الطبيعية؛ بما يضر بحق الأجيال القادمة.

ولذلك اهتم النظام الأساسي في سلطنة عمان بالعدالة الاجتماعية في نصوص عديدة، وفي المجالات المختلفة: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وجعلها النظام الأساسي أحد أركان النظام في الدولة، وكان لهذه النصوص الدستورية تأثيره البالغ

على نصوص التشريعات العادية، وخاصة في مجال التضامن الاجتماعي وحق العمل، وحق التعليم.

إشكالية البحث

تبدو إشكالية البحث في تحديد مدلول العدالة الاجتماعية التي تشغل حيزاً كبيراً عند علماء الشريعة الإسلامية، وعلماء القانون والاجتماع والاقتصاد؛ حيث إنها أمل الشعوب داخلياً ودولياً، والمطالبة بها قلما تتوقف أو تخبو لحاجة الأفراد إلى المزيد منها أملاً في الوصول إلى تطبيقها على الوجه الأمثل.

فما هو مدلول العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والقانون؟ وما مدى إقرار القانون العماني للعدالة الاجتماعية؟ وما مدى اتفاقها أو اختلافها مع العدالة في الشريعة الإسلامية؟ وما هي أهم تطبيقات العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والقانون؟

هذا ما سيتولى البحث الإجابة عنه إن شاء الله تعالى.

منهج البحث

ولقد رأيت دراسة هذا الموضوع باتباع المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج المقارن؛ حيث أتعرض لآراء الفقه الإسلامي ولنصوص القانون في مجال العدالة الاجتماعية، مع تحليلها وبيان ما فيها من مزايا وعيوب، مع المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون.

تقسيم البحث

ولقد قسمت هذا الموضوع إلى مبحثين وخاتمة:

المبحث الأول تكلمت فيه عن فكرة العدالة الاجتماعية؛ حيث تناولت تعريفها في اللغة وعند علماء الاجتماع في المطلب الأول، ثم وضحت في المطلب الثاني مدلولها عند فقهاء الشريعة الإسلامية، وبينت في المطلب الثالث علاقة التنمية المستدامة بالعدالة الاجتماعية، وفي المطلب الرابع تكلمت عن مبدأ المساواة باعتباره الأساس الذي يقوم عليه العدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني وضحت فيه بعض تطبيقات العدالة الاجتماعية؛ فتناولت بعض تطبيقاتها في الشريعة الإسلامية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني بينت تطبيق العدالة الاجتماعية في مجال حق التعليم، وفي المطلب الثالث تكلمت عن العدالة الاجتماعية في مجال حق العمل، وفي المطلب الرابع عرضت للتضامن الاجتماعي كتطبيق مهم للعدالة الاجتماعية.

وأما الخاتمة فقد تكلمت فيها عن أهم نتائج البحث والتوصيات.

المبحث الأول
فكرة العدالة الاجتماعية

تمهيد وتقسيم : يقتضي توضيح فكرة العدالة الاجتماعية أن نبين تعريفها في اللغة وفي علم الاجتماع (مطلب أول)، ثم نبين مدلولها في الشريعة الإسلامية (مطلب ثان)، (مطلب ثالث)، ونظراً لارتباط التنمية المستدامة بالعدالة الاجتماعية؛ فإننا نوضح علاقة العدالة الاجتماعية بالتنمية المستدامة (مطلب ثالث) ولما كانت العدالة الاجتماعية تقوم أصلاً على مبدأ المساواة؛ فإنه يجب تحديد المقصود بهذا المبدأ (مطلب رابع) وبذلك تتحدد معالم هذا المبحث في المطالب الأربعة الموضحة.

المطلب الأول
تعريف العدالة الاجتماعية في اللغة وعند علماء الاجتماع

تعريف العدالة عند اللغويين : يلاحظ –بادئ ذي بدء– أن معظم علماء اللغة لم يفرقوا بين العدل والعدالة؛ فهما عندهم من مادة (عدل) فصاحب لسان العرب يقول: "إن العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم يعد عدلاً. وهو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ وإلا كان وصفًا لا مصدراً" [(١)] فالعدالة تأتي في اللغة بمعنى المساواة والاستقامة، وبمعنى الإنصاف في الحكم وعدم الظلم أو الجور فيه؛ فيقال عدل في القضية فهو عادل، والعادل هو واضع كل شيء في موضعه[(٢)]

(١) ابن منظور، لسان العرب، ص ٤٣٠، ج ١١، دار صادر بيروت سنة ١٤١٤هـ، طبعة ٣.

(٢) محمد بن عبد الرازق الملقب بالمرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ص ٤٤٤، ج ٢٩، دار الهداية بمصر، طبعة ١٢٠٥ هـ.

ومع ذلك فإننا وجدنا الجرجاني يفرق بين العدل والعدالة؛ حيث يرى أن العدالة هي الاستقامة أما العدل فهو الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط[1] .

والخلاصة : أن العدل والعدالة إذا كانا عند اللغويين يدوران حول معنى واحد هو الاستقامة والمساواة، وأن العدل والعدالة هما ضد الجور والظلم.

فإن مصطلح العدالة الاجتماعية كمركب لغوي يقصد به الوضع الذي يتساوى فيه كل الأفراد والفئات في الحقوق والمعاملة، دون مراعاة العرق أو الجنس أو أي عامل آخر من العوامل التي تؤدي إلى الظلم والإجحاف[2]

تعريف العدالة الاجتماعية عند علماء الاجتماع :

يعرف بعض علماء الاجتماع العدالة الاجتماعية بأنها احترام الحقوق الطبيعية التي يعترف بها المجتمع لجميع الأفراد بما يحفظ بقاءهم ويحقق سعادتهم؛ كتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية، وتنظيم العمل ومنح أجور للعمال تتناسب مع كفايتهم وتحقق لهم الحياة الكريمة[3]

بينما يلجأ بعض علماء الاجتماع إلى تعريف العدالة الاجتماعية من خلال وصف

---

(١) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ص ١٢١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر ببيروت، سنة ١٤٢٤ هـ.

(٢) قاموس المعاني، قاموس الكل عربي عربي، متاح على الشبكة العالمية للمعلومات. www.almaany.com

(٣) جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ص ٥٩، ج ٢، دار الكتاب اللبناني ببيروت، طبعة ١٩٨٢.

الحالة التي تسود في المجتمع عندما تتحقق فيه العدالة الاجتماعية؛ فيرى أن العدالة الاجتماعية هي "الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقتهم من مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد والمجتمع، ولا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى، فعندما تتحقق تلك الحالة في المجتمع يوصف بأنه مجتمع عادل لا يتعرض للظلم أو القهر، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة ومبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحريته وكرامته"[1]

والواقع أن هذا الكلام السابق ليس تعريفًا علميًا للعدالة الاجتماعية؛ وإنما هو مجرد وصف لحالة المجتمع الذي تسوده العدالة؛ ولكني أرى أن له الفضل في وصف لحالة المجتمع بدقة عندما يلتزم بتطبيق العدالة الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية مطلب عالمي : تحتل العدالة الاجتماعية أهمية كبيرة ليس

(١) إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، ص ٩٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، طبعة ٢٠١٤م.

على المستوى الداخلي للشعوب والمجتمعات فحسب؛ بل على الصعيد الدولي في العلاقات بين الدول بعضها بالبعض الآخر. ولذلك قررت منظمة العمل الدولية منذ تاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧م اعتبار يوم ٢٠ فبراير من كل عام يوماً عالمياً للعدالة الاجتماعية.

وجاء في كلمة خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية "تسلم الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلام والأمن وصونهما داخل الدول، وفيما بين بعضها البعض، وأنه لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية دون أن يسود السلام والأمن ويشيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس"[١] .

المطلب الثاني
ماهية العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية

تعريف العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية :

يمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق وتكافؤ الفرص وفي التوزيع العادل للثروات الطبيعية والدخل القومي، وكذلك المساواة في التكاليف والأعباء العامة[٢] .

---

(١) موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية للمعلومات: www. un.org

(٢) يحيى بن سالم الهاشلي، العدالة الاجتماعية أهم مرتكزات الشريعة الإسلامية، مقال منشور بجريدة عمان في ١٢ فبراير سنة ٢٠١٩م

والحقيقة أن العدالة الاجتماعية في أبسط معانيها في الشريعة الإسلامية هي اشتراك الناس جميعًا وعلى قدم المساواة في الحصول على القدر الضروري اللازم لمعاشهم ومعادهم في حدود العرف السائد في المجتمع، ثم بعد تحقق هذا القدر الضروري يمكن أن يكون هناك تفاوت بينهم حسب ظروف كل شخص وخبرته وكفاءته[١] .

على أنه يلاحظ أن التفاوت بين الناس بعد توفير القدر الضروري للحياة، ليس هو التفاوت غير المنضبط؛ بل هو تفاوت محاط بقيود ومحدد بضوابط تحول دون تراكم الثروة في أيدي فئة معينة. ولذلك يقول الشيخ محمد أبو زهرة –رحمه الله تعالى- "إن موجب العدالة الاجتماعية ليس التسوية المطلقة بين الناس، إنما موجبها أن يتساوى الناس في تهيئة الفرص؛ فيتوافر التعليم المثمر لكل الناس حتى تظهر القوى ويوسد إلى كل إنسان ما يصلح له من عمل، ويوضع كل امريء في العمل المناسب"[٢].

العدالة الاجتماعية من مقاصد الشريعة الإسلامية:

يعتبر العدل بصفة عامة والعدالة الاجتماعية بصفة خاصة أحد مقاصد الشريعة

(١) سعيد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، ص ٥، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة المنعقد يومي ٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٧ في مؤسسة البنا للثقافة والإعلام بالعراق.

(٢) محمد أبو زهرة، المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، ص ١٢١، دار الفكر ببيروت، دون تاريخ طبع.

الإسلامية؛ بل يمكن القول أنه المقصد الأساس الذي جاءت به الشريعة الإسلامية؛ فهي جاءت لتحقيق المساواة بين الناس ونصرة المظلومين وتمكينهم من اختيار وممارسة عبادتهم؛ ولذلك يمكن القول أن الطرق والأدوات التي تضمن تحقيقها هي من الشرع الحنيف حتى لو لم ينص عليها صراحة في القرآن الكريم أو في السنة الشريفة.

وفي هذا يقول ابن القيم –رحمه الله تعالى– "إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض؛ فإذا ظهرت أمارات العدل وتبين وجهه بأي طريق كان؛ فثم شرع الله ودينه. ولم يحصر الله ورسوله طرق العدل في أمور معينة، فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين" (١)

ولا شك أن هذا الكلام لابن القيم رحمه الله تعالى كلام هام؛ حيث يعتبر مفهوم العدالة مفهوماً متطوراً ليس جامداً، وأنه غير محصور في طرق أو آليات محددة وإنما كل ما يؤدي إلى تحقيق العدالة بين الناس فهو من الشرع الحنيف حتى لو لم يرد به نص؛ باعتبار أن العدالة هي من المقاصد الشرعية التي أتى بها الإسلام؛ فما جاء الإسلام إلا لنصرة الضعفاء وتمكينهم من اختيار دينهم ومساواتهم بغيرهم من أشراف المجتمع.

العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية تتسم بالعموم والإطلاق : يلاحظ أن إذا

(١) ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ١٧

كان مفهوم العدالة الاجتماعية يضيق ويتسع في النظم الوضعية حسب الاتجاه الفكري السائد في المجتمع[١]؛ فإنها على العكس من ذلك في الشريعة الإسلامية تتسم بالعموم والإطلاق.

وبناءً على ذلك فالعدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية عدالة عالمية –إنجاز التعبير– لأنها تطبق على جميع الناس دون نظر إلى أي فروق في العرق أو الجنس أو الدين؛ فهي عدالة واجبة حتى مع غير المسلمين.

كما أن العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية ليس لها سقف معين؛ فهي خير مطلق ومستمر وليس له حدود، وذلك عكس الحقوق الأخرى التي لها حدود تقف عندها. فالناس مثلاً قد يطالبون بحقهم في الحرية والتعبير عن الرأي، وعند حدود معينة هم أنفسهم يطالبون بالتوقف حتى لا ينقلب الأمر إلى فوضى. أما العدالة الاجتماعي فليس لها حد نهائي تتوقف عنده، ولا يمكن أن يصل المجتمع إلى درجة التشبع في تحقيقها؛ لأنها خير مطلق للبشرية ونفع عام لجميع أفراد المجتمع الداخلي والدولي حيث إنها تؤدي إلى المساواة والرفاهية لجميع الناس وفي كل العصور[٢] فبالعدالة الاجتماعية تصان الحقوق ويتحقق الاستقرار وتحفظ المجتمعات من الاضطراب والفوضى.

---

(١) فالعدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي تختلف في مفهومها عن العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي والشيوعي"

(٢) سعيد عبد الحسين نعمة، مرجع سابق، ص ١.

شمولية العدالة في الشريعة الإسلامية لكافة نواحي الحياة : إن العدالة في الشريعة الإسلامية مأمور بها في كافة نواحي الحياة بدءاً من حكم القاضي، إلى الشهادة، إلى الأسرة؛ بل وحتى بين الخصوم والأعداء. قال تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" [1] وقال تعالى: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله" [2] ولذلك يمكن القول أن العدالة الاجتماعية فضيلة أخلاقية قبل أن تكون ضرورة اجتماعية واقتصادية وسياسية [3] .

المطلب الثالث
العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة

تعتبر العلاقة وثيقة الصلة وقوية العروة بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وسنبين ذلك من خلال تحديد معنى التنمية المستدامة، ونشأة هذا المصطلح الذي يعد حديثاً نسبياً، وكذلك الاهتمام المستمر من سلطنة عمان بالتنمية المستدامة، ثم نوضح الارتباط الوثيق بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في النقاط الآتية.

---

(١) الآية رقم ٥٨ من سورة النساء.

(٢) الآية رقم ٨ من سورة المائدة.

(٣) علي محمد الصلابي، العدالة الاجتماعية من المنظور الإسلامي، ص ١٧٢ وما بعدها، دار ابن كثير، ج١، طبعة سنة ٢٠١٥.

تعريف التنمية المستدامة :

يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها هي مراعاة حاجات الأجيال الحالية دون المساس أو الجور بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها[١] ومعنى ذلك أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية للأجيال القادمة، وليس للأجيال الحالية فقط؛ بحيث يتم توزيع الثروات الطبيعية بين الأجيال بطريقة عادلة، كما يراعى أيضاً عدم إساءة استخدام البيئة من الجيل الحالي بما يضر بالأجيال القادمة؛ لأن جميع الناس شركاء في هذه الثروات، ومن حقهم العيش في بيئة نظيفة وصحية.

ولذلك فإن التنمية المستدامة تهدف إلى ضمان حياة أفضل لجميع الأجيال حاضرها ومستقبلها، وتساعد على تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل، وتسعى إلى توفير أفضل طرق الإدارة لاستدامة الموارد والثروات[٢] .

نشأة مصطلح التنمية المستدامة: بدأ مصطلح التنمية المستدامة في الظهور لأول مرة منذ حوالي خمسة عقود وبالتحديد سنة ١٩٧٢ في مؤتمر بيئة الإنسان المنعقد في استوكهولم، ثم شاع استعمال المصطلح على الصعيدين الدولي والداخلي منذ سنة ٢٠١٥، عندما وافق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع أهداف

(١) وهذا التعريف مقتبس من تقرير برونتلاند رئيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وصدر هذا التقرير سنة ١٩٨٧، وكان برونتلاند يعمل وقتها رئيس وزراء النرويج. انظر: موقع مؤسسة منار للمشاركة المجتمعية على الشبكة العالمية للمعلومات. www.manar.org

(٢) مجلة هارفارد للأعمال على الشبكة العالمية للمعلومات. www.hbrarabic.com

للتنمية المستدامة على المستوى العالمي؛ للحد من عدم المساواة وللقضاء على الفقر وبناء مجتمعات أكثر ازدهاراً وسلاماً بحلول عام ٢٠٣٠. وقد كانت سلطنة عمان من الدول الفاعلة دائماً في اجتماعات الأمم المتحدة التي تمخض عنها إعلان الأمم المتحدة في سبتمبر سنة ٢٠١٥ بوضع أهداف التنمية المستدامة[١] .

ويلاحظ أنه منذ صدور هذا الإعلان العالمي سنة ٢٠١٥ وسلطنة عمان تعمل على تنفيذه وترجمته على أرض الواقع؛ حيث وضعت استراتيجيات طويلة الأجل وخطط تنموية تحقق الاستدامة، ومن المقرر أن تنهي تلك الخطط عام ٢٠٣٠م.

اهتمام سلطنة عمان بالتنمية المستدامة : والحقيقة البادية على رؤوس الأشهاد أن التنمية المستدامة ليست أمراً مستغرباً من سلطنة عمان؛ فهي حريصة على مدى تاريخها على توفير قيم العدالة والمساواة وعدم ترك أحد من أبنائها خلف الركب. ويكفي مطالعة نصوص النظام الأساسي للدولة وخطب المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد، وخطب جلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله تعالى للتأكد من صدق هذه الملاحظة[٢].

ولذلك وضعت سلطنة عمان في خططها المتتالية برامجاً للتنمية المستدامة يهدف إلى القضاء على الفقر، ويبدو لذلك انعكاسه على التشريعات المختلفة في

(١) مجلة هارفارد للأعمال على الشبكة العالمية للمعلومات. www.hbrarabic.com

(٢) الموقع الرسمي للتنمية المستدامة على الشبكة العالمية للمعلومات. .Sustainabledevelopment.un

قانون الضمان الاجتماعي[١] الذي يهدف إلى تقديم المساعدات المالية وغيرها من أوجه الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة؛ بحيث يوفر للمحتاجين شبكة أمان اجتماعي شامل.

كما وضعت النصوص الدستورية والقانونية التي تهدف إلى القضاء على عدم المساواة، وتمكين النساء في سوق العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية وتقلد المناصب القيادية في المجتمع[٢] بل إن النظام الأساسي للدولة جعل التنمية الشاملة والمستدامة التزاماً دستورياً على عاتق الدولة يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقه[٣]

الارتباط الوثيق بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة: يتضح مما سبق من تعريف العدالة الاجتماعية والتمية المستدامة، وظروف نشأة هذا المصطلح الأخير، أنه يوجد ارتباط وثيق وصلة لا تنفصم بين العدالة الاجتماعية والتمية المستدامة؛ فاستدامة التنمية تحقق العدالة الاجتماعية المستمر لكل الأجيال، وليس لجيل حالٍ على حساب جيل آخر. ولذلك فإن العدالة الاجتماعية تتطلب حتماً وجود التنمية المستدامة، وتحقيق التنمية المستدامة يهدف في النهاية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية؛ ومن ثم فهما وجهان لعملة واحدة لأن كل منهما يكمل الآخر ولا

(١) صدر قانون الضمان الاجتماعي بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/ ٨٤

(٢) البوابة الرسمية لحكومة سلطنة عمان. Oman portal.gov.om

(٣) المادة ١٥/ ٦ من النظام الأساسي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦/ ٢٠٢١م.

ينفصل عنه؛ لأنهما يهدفان في النهاية إلى التوزيع العادل للثروات والحقوق والتكاليف بين الناس في الوقت الحالي وفي المستقبل[1] .

ولا شك أن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة على النحو السابق بيانه، يتطلب وجود دولة قوية لا تملك فقط القدرة على سن التشريعات وإصدار القرارات؛ وإنما يجب أن يتوفر لديها الإرادة والقوة لتنفيذها؛ بحيث تتصدى لكل من يعرقل تنفيذها من الفاسدين وأصحاب المصالح[2] ويرجع ذلك إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقهما بالقوانين والقرارات التي تتخذها الدولة في وقت ما؛ وإنما يحتاج ذلك إلى المراجعة والتحديث المستمر لهذه القوانين وتلك الإجراءات، بحيث يتم تصحيح مسار العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة كلما انحرف عن طريقه المستقيم؛ بسبب هيمنة بعض القوى على السلع ووسائل الإنتاج مما يؤدي إلى خلل أو اضطراب في ميزان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة[3] .

رأينا في العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة : ويبدو لنا جليًا أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ولكن للأجيال القادمة،

(١) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) جلال أحمد أمين، ماذا حدث للثورة المصرية دواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل، ص ٢٨٥، دار الشروق بالقاهرة، طبعة ٢٠١٢.

(٣) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

وحمايتها من استئثار الجيل الحالي بثروات الدولة ومواردها مما يؤدي إلى الضرر والجور على حق الأجيال القادمة؛ بل وإصابتها بالفقر والعوز لعدم قدرتها على تحقيق حاجيتها الأساسية بسبب استنزاف الجيل الحالي لثروات الدولة وإساءة استعمال البيئة.

وبناء على ذلك؛ فيمكن القول أنه إذا كانت العدالة الاجتماعية تهدف إلى تحقيق المساواة وعدم الظلم بين أفراد المجتمع في الوقت الحالي؛ فإن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق المساواة وعدم الظلم للأجيال القادمة؛ بحيث يحدث توازن في توزيع الثروات والموارد بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة والاستخدام غير التعسفي للبيئة، ولا يستأثر جيل بهذه الثروات وتلك الموارد أو يستخدم البيئة بطريقة سيئة؛ حتى لا يصيب الأجيال القادمة بالظلم ويلحق بهم الضرر.

وحرصاً من سلطنة عمان على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية؛ فقد جعلتهما مبدأً دستورياً ونصت عليهما بنصوص صريحة في النظام الأساسي للدولة[1] فهما ليسا مجرد شعارات وأمنيات؛ بل أصبحا التزاماً دستورياً يترجم في تشريعات، وواجباً على كافة المسؤولين في الدولة.

(١) تنص المادة ١٥/ ٦ من النظام الأساسي لسلطنة عمان على أنه "تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي؛ تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها وعدم الإضرار بها" وتنص المادة ١٥ في فقرتها الأولى على أن "العدل وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة" وتضيف المادة ١٤ في فقرتها الأخيرة أن "الضرائب وغيرها من التكاليف العامة أساسها العدالة الاجتماعية"

المطلب الرابع
ماهية مبدأ المساواة كأساس العدالة الاجتماعية

المساواة مبدأ إسلامي ودستوري : من الثابت أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق في المجتمع إلا إذا ساد مبدأ المساواة، وكان هو الحاكم في القوانين والقرارات في الدولة؛ فالناس سواسية كأسنان المشط والله كرمهم جميعاً لمجرد انتمائهم إلى جنس البشر فقط، بصرف النظر عن دينهم أو ثروتهم أو جنسهم أو عرقهم أو مركزهم الاجتماعي. قال تعالى: "ولقد كرمنا بني آدم" [1] فتكريم الله للإنسان تقرر لمجرد انتمائه لآدم بصرف النظر عن أي اعتبار آخر. وما جاء الإسلام إلا للمساواة بين الأسياد والعبيد وإزالة العصبية البغيضة ومنع جور القوي على الضعيف؛ فالناس من أصل واحد في خلقهم؛ ومصيرهم واحد بعد موتهم؛ فكما قال صلى الله عليه وسلم "كلكم لآدم وآدم من تراب" [2]

ونظراً لتأثر النظام الأساسي في سلطنة عمان بالشريعة الإسلامية؛ فقد حرص في نصوص عدة على إقرار مبدأ المساواة[3] ومما يؤكد تأثر النظام الأساسي بالشريعة الإسلامية، ما جاء في المادة الأولى منه "سلطنة عمان دولة عربية وإسلامية" وتضيف المادة الثانية أن "دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس

(١) الآية رقم ٧٠ من سورة الإسراء.

(٢) صححه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم ٤٥١/ ٦.

(٣) المادة ١٢ و ١٥ و ٢١ من النظام الأساسي لسلطنة عمان.

التشريع"؛ فهذا النص الدستوري يوجه المشرع العادي بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية عند سنه أي تشريع في الدولة، وإلا تعرض للطعن بعدم الدستورية لسمو قواعد النظام الأساسي على القانون العادي[١] .

المقصود بمبدأ المساواة : يقصد بمبدأ المساواة -الذي يعتبره النظام الأساسي من أسس الحكم في الدولة[٢]- المساواة القانونية في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللغة أو الثروة أو المركز الاجتماعي أو غير ذلك، وذلك دون نظر إلى المساواة الفعلية أو الحسابية.

وبمعنى آخر إذا تساوت القدرات والمؤهلات وتماثلت الظروف بين الناس للحصول على حق معين؛ فإن المساواة بينهم توجب تمتعهم بمزايا ممارسة ذلك الحق دون تمييز بينهم لأي سبب كان، وإلا اختلت المساواة واختلف مركز أحدهم عن الآخر دون مسوغ مشروع[٣] .

ولذلك حكمت المحكمة الدستورية العليا في مصر أن "مبدأ المساواة لا يعني

---

(١) والواقع أن تأثر النظام الأساسي لسلطنة عمان بالشريعة الإسلامية ليس بأمر مستغرب؛ إذ أن العمانيين دخلوا الإسلام طوعاً دون أن تطأ بلادهم خف ولا حافر. انظر مؤلف زميلنا الفاضل الدكتور سالم الشكيلي، الكامل في شرح النظام الأساسي للدولة الجديد، ص ١٤، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ ٢٠٢١م بدون ناشر.

(٢) حرصت المادة ١٢ من النظام الأساسي لسلطنة عمان على النص على أن المساواة والعدل والشورى هي أسس الحكم في الدولة. وتضيف المادة ١٥ أن "العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين دامات للمجتمع تكفلها الدولة"

(٣) جابر إبراهيم الراوي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ص ٢٠٢، دار وائل للطباعة والنشر بالأردن، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩.

التماثل من جميع الوجوه بين جميع الأفراد وإن اختلفت مراكزهم القانونية؛ فالمساواة بينهم ليست مساواة حسابية مطلقة، وإنما يعني هذا المبدأ عدم التمييز والتفرقة بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية"[1] .

مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية : يتضح من تعريف مبدأ المساواة في النظام الأساسي لسلطنة عمان، أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الحسابية في توزيع الثروات الطبيعية والدخل القومي بين الأفراد؛ وإنما يراعى في هذا التوزيع حتماً الفروق الفردية بين الأفراد من حيث المهارة والتأهيل العلمي والجهد المبذول وغير ذلك من الفروق بين الأفراد. فالمساواة بين الأفراد من وجهة نظر العدالة الاجتماعية ليست مساواة عمياء تتجاهل الفروق الفردية بين الناس في توزيع الثروة أو في تحمل الأعباء؛ وإنما المهم أن تكون هذه الفروق مقبولة اجتماعية[2] ومقررة قانوناً.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس معنى تحقق المساواة بين الأفراد لتحقيق العدالة الاجتماعية، ضرورة ممارستها بالفعل من جميع الأفراد؛ فالفرد من حقه أن يمارس الحق الذي خوله إياه القانون أو لا يمارسه؛ فالمهم في المساواة أن تتوافر له مكنة مماسة الحق دون عائق. فالانتخاب حق لكل عماني أكمل واحد وعشرين عاماً ميلادياً كاملاً في شهر يناير من سنة الانتخاب، وأن يكون مقيداً في السجل

(١) دعوى الدستورية رقم ٧ لسنة ٢ ق، المحكمة الدستورية العليا، في ١/ ٣/ ١٩٧٥.

(٢) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ١٠٢

الانتخابي[١] ولكن حق الانتخاب قد يمارسه البعض ولا يمارسه البعض الآخر.

رأينا في مفهوم مبدأ المساواة كأساس للعدالة الاجتماعية : لا شك في رأينا أن أساس العدالة الاجتماعية في الشريعة والقانون هو مبدأ المساواة، وأن المقصود بها ليس المساواة الحسابية بين الأفراد؛ وإنما يقصد بها المساواة بين من تماثلت ظروفهم وتوافرت في حقهم نفس الشروط والكفاءة والمؤهلات؛ فإن اختلف شيء من ذلك فالعدالة تقضي عدم المساواة بينهم في التمتع بالحقوق أو في تحمل الأعباء.

فمثلاً لكل وظيفة شروطها ومؤهلاتها ومن بين من تتوافر فيهم الشروط والمؤهلات من هو أكفأ من غيره؛ فالمساواة والعدالة يوجبان أن يتولى الوظيفة الأكفأ من بين هؤلاء. وكذلك تحمل الأعباء العامة كالضرائب لا يلتزم بها كل شخص بالتساوي مع غيره؛ وإنما الأساس في فرضها القدرة واليسار. فأصحاب الدخول البسيطة يعفون من دفعها، بينما يتحملها أصحاب الدخول الكبيرة، بل قد تكون الضرائب تصاعدية على حسب زيادة دخل الفرد. وهذه هي المساواة المقصودة في العدالة الاجتماعية[٢] .

---

(١) المادة ٢ من اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى رقم ٢٦/ ٢٠٠٣، والصادرة بقرار وزير الداخلية.

(٢) وتأكيداً لذلك نصت المادة ١٤ من النظام الأساسي لسلطنة عمان في فقرتها الأخيرة على أن "الضرائب وغيرها من التكاليف العامة أساسها العدالة الاجتماعية..... ولا يعفى أحد منها إلا في الأحوال المبينة في القانون" .

المبحث الثاني
تطبيقات للعدالة الاجتماعية

تمهيد وتقسيم : بعد أن عرفنا مفهوم العدالة الاجتماعية وكيف أنها من مقاصد الشريعة الإسلامية، فضلاً عن أنها تتسم بالعالمية والشمول وليس لها حد معين تقف عنده لأنها خير مطلق للبشرية؛ فإنه من المنطقي أن نتجه صوب توضيح بعض التطبيقات للعدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية (مطلب أول) كما نبين حق التعليم كتطبيق للعدالة الاجتماعية (مطلب ثانٍ) وكذلك حق العمل كتطبيق هام للعدالة الاجتماعية (مطلب ثالث) وأخيراً نبين التضامن الاجتماعي كنموذج مهم للعدالة الاجتماعية (مطلب رابع) وسوف نتناول هذه المطالب الأربعة.

المطلب الأول
تطبيقات للعدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية

لم يهتم فقهاء الشريعة الإسلامية كثيراً بتعريف العدالة الاجتماعية، بقدر اهتمامهم بإيراد نماذج مضيئة لتلك العدالة في الدولة الإسلامية، منذ عصر النبوة صلى الله عليه وسلم، وفي عهد الخلافة الراشدة رضي الله عنهم أجمعين. وسوف نورد بعض النماذج لهذه التطبيقات العملية للعدالة الاجتماعية.

أ- العدالة الاجتماعية في عصر النبوة:

تعد صحيفة المدينة أو وثيقة المدينة التي وضعها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى من الهجرة(٦٢٣م) وفور وصوله إلى المدينة المنورة أول وأفضل دستور للمواطنة وللعدالة الاجتماعية، وللتعايش السلمي بين جميع أبناء المجتمع

من المسلمين وغير المسلمين ممن كانوا يعيشون في المدينة.

وتضمن وثيقة المدينة الحقوق التي لجميع الناس والواجبات التي عليهم؛ فلقد جاء فيها "أن اليهود أمة مع المسلمين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم.... وأن بينهم النصر على من دهم المدينة" فعاش الجميع تحت راية هذا الدستور "وثيقة المدينة" في ظل العدالة للجميع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس. وظل الحال كذلك إلى أن نقض اليهود عهدهم وأظهروا العداوة للمسلمين[١]

تبرئة القرآن الكريم لليهودي زيد بن السمين :

برأ الله سبحانه وتعالى من فوق سبع سماوات اليهودي زيد بن السمين وهو من اليهود الذين كانوا يعيشون في ظل وثيقة المدينة التي أشرنا إليها آنفًا، وأنزل الله قرآنًا يتلى إلى يوم أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ حيث يقول سبحانه وتعالى: "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما، واستغفر الله إن الله كان غفوراً رحيمًا، ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خوانًا أثيمًا ...."[٢] .

يقول المفسرون في تفسير هذه الآيات روايات مختلفة السياق إلا أنها متفقة

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: رمضان البوطي، فقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة، ص١٥١، دار الفكر بدمشق، طبعة ١٤٢٦ هـ. أكرم العمري، السيرة النبوية الصحيحة: محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، ص ٢٧٢، مكتبة العلوم والحكمة، طبعة ١٤١٥ هـ.

(٢) الآية ١٠٥ – ١٠٩ من سورة النساء.

المعنى، وتدور حول أن طعمة بن أبيرق (وهو من الأنصار) سرق درعًا وخبأها عند زيد بن السمين (وهو من اليهود في المدينة) فوُجدت الدرع عنده؛ فرماه طعمة بها وحلف أنه ما سرقها، فسأل قومه النبي صلى الله عليه وسلم أن يجادل عنه ويبرئه أمام الناس، وهم النبي عليه السلام أن يقطع يد اليهودي؛ فنزلت هذه الآيات تبرئة لساحة اليهودي وإنصافًا له من فوق سبع سماوات، ولو كان هذا العدل يُدين رجل مسلم من الأنصار[1]

وهذه الآيات تؤكد أن العدالة الاجتماعية والمساواة في الإسلام شاملة لكل البشر؛ فهي ليست قاصرة على المسلمين بل هي لكل كائن حي على الأرض؛ ولذلك قال تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"[2] فالعدالة أوجبها الله سبحانه وتعالى للناس كافة وليس للمسلمين فقط[3] .

ب-العدالة الاجتماعية في عصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

يؤكد التاريخ الإسلامي أن عدل عمر بن الخطاب في فترة حكمه بلغ الآفاق، وضربه على أيدي الولاة والأقارب ذاع وانتشر. فيروى أن سيدنا عمر بن الخطاب عنما كان يودع أحد ولاته الذين عينهم على إقليم من أقاليم الدولة؛ سأله سيدنا عمر

(١) يراجع في تفسير هذه الآيات وسبب نزولها: تفسير ابن كثير، تفسير القرطبي، تفسير البغوي، التفسير الوسيط. الشبكة العالمية للمعلومات. Surahquain.com

(٢) الآية رقم ٥٨ من سورة النساء.

(٣) علي الصلابي، مرجع سابق، ص ١٧٢.

ماذا تفعل إن جاءك سارق؟ فقال: أقطع يده. فرد عليه سيدنا عمر وقال له وإن جاءني جائع أو عاطل فسوف أقطع يدك. ثم قال للوالي: إن الله استخلفنا على الناس لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر حرفتهم؛ فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، إن الله خلق الأيدي لتعمل فإذا لم تجد في طاعة الله عملاً التمست في المعصية أعمالاً؛ فاشغلها في الطاعة قبل أن تشغلك في المعصية[١] .

وأرى أن ما جاء في كلام سيدنا عمر مع واليه يعتبر وثيقة دستورية للعدالة الاجتماعية وفي محاسبة المسؤولين إن قصروا في رعاية مصالح الناس، بل وما يزال يصلح للتطبيق في الوقت الحاضر، وهو ما تنادي به الشعوب والمجتمعات ويأمل الجميع للوصول إليه، سواء في مجال العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة، أو في مجال محاسبة المسؤولين.

فيلاحظ أن سيدنا عمر قرر في هذه الكلمة عدة مبادئ للعدالة الاجتماعية منها:

-حق كل إنسان أن يجد له حرفة أو عملا يعيش منه.

-التزام الدولة أن توفر القدر الضروري من الحاجيات اللازمة للإنسان.

-القضاء على البطالة وخطورتها على الفرد والمجتمع.

-محاسبة الولاة إن قصروا في رعاية مصالح الناس[٢] .

---

(١) محمد الغزالي، ظلام من الغرب، ص ١٨٩، دار نهضة مصر، دون تاريخ طبعة.

(٢) شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص ٣٠٨، دار الفكر بالقاهرة، سنة ١٩٧٩م. حمد عبد الرحمن الجنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، ص ٢٦، العبيكان للطباعة والنشر بالسعودية، ١٤٠٦هـ.

ولم تقتصر شدة عمر على ولاته في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس؛ بل امتد كذلك إلى أولاد؛ فقد رأى يوماً إبلاً سمان بالمقارنة بغيرها، فسأل عنها؛ فقيل له: هذه لعبد الله بن عمر؛ فأرسل إلى ابنه عبد الله فجاءه؛ فسأله عن الإبل؛ فقال له يا أبي هذه إبل كانت هزيلة اشتريتها بمالي وبعثتها إلى الحمى لأرعاها؛ فقال له عمر: ويقول الناس حين يرونها ارعوا إبل ابن أمير المؤمنين واسقوها فتسمن. يا عبد الله خذ رأس مالك واجعل الربح في بيت مال المسلمين[1]

جـ – العدالة الاجتماعية في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه

يلاحظ أنه على الرغم من قصر فترة حكم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إذ أنها لا تتجاوز ثلاثة أعوام؛ إلا أنه رضي الله عنه حقق خلالها إنجازات في العدالة الاجتماعية لم يحققها غيره في ثلاثة قرون؛ فعدالته شملت الإنسان والحيوان.

فأول ما يلاحظ في عهد عمر بن عبد العزيز أن العدالة الاجتماعية شملت غير المسلمين من فقراء اليهود والنصارى. فلقد كتب لواليه على البصرة أن يفرض لفقراء اليهود والنصارى من بيت المال ما يكفيهم وأهلهم؛ حيث ورد أنه أرسل إلى واليه على البصرة "بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عدي بن أرطأة. سلام عليكم فإني أحمد الله إليكم الذي لا إله إلا هو. أما بعد؛ فانظر إلى أهل الذمة فارفق بهم وإذا كبر الرجل منهم وليس له مال فأنفق عليه من بيت

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ص ٢٤٣، ج ٦. الشبكة العالمية للمعلومات، المكتبة الشاملة.

المال. وذلك لأنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مر بشيخ من أهل الذمة يسأل الناس فقال له ما أنصفناك إن أخذنا منك الجزية في شبابك ثم ضيعناك في كبرك؛ ثم أجرى عليه من بيت المال ما يكفيه"[1]

رأينا الخاص :

يمكن القول أن سيدنا عمر بن الخطاب -وتبعه في ذلك عمر بن عبد العزيز- هو أول من أصدر قانوناً للضمان الاجتماعي لكبار السن، ومن الملاحظ أن هذه الحماية الاجتماعية تشمل المسلمين وغير المسلمين الذين يعيشون في الدولة الإسلامية؛ بل إن قمة العدالة الاجتماعية أن يصدر هذا القانون بمناسبة واقعة تخص كبار السن من اليهود والنصارى. ومن الملاحظ أن أهل الذمة لم يذهبوا إلى الوالي ويشكون حاجتهم وعوزهم؛ بل إن عمر بن عبد العزيز هو من أمر بالبحث عنهم وشمولهم بالعدالة الاجتماعية؛ فما أحوجنا اليوم إلى هذه العدالة الاجتماعية التي أقرها الإسلام للجميع دون استثناء.

امتداد عدالة عمر بن عبد العزيز إلى الحيوانات والطيور :

سبق أن قلنا أن العدالة في الشريعة الإسلامية عدالة شاملة لكل نواحي الحياة وعامة لكل كائن حي. ولذلك لم تقتصر العدالة في عهد عمر بن عبد العزيز على البشر بل امتدت إلى الحيوانات العجماوات؛ فرفع الظلم عنها وأمر بمعاملتها

(١) يوسف القرضاوي، عمر بن عبد العزيز الراشد المجدد، ص ٤٠، مكتبة وهبة بالقاهرة، دون تاريخ.

بالعدل والإحسان.

فيروى أن عمر بن عبد العزيز أمر أن تكون حمولة البعير لا تزيد على ستمائة رطل؛ لما علم أن الناس يحملون على الجمال فوق طاقتها، ونهى عن نخس الدواب بالحديد لما في ذلك من إيذائها، ونهى عن لجم الدواب باللجم الثقيل إحساناً إلى الحيوان ومعاملته بالعدل(١)

ولم تقتصر عدالة عمر بن عبد العزيز على البشر والحيوان؛ بل شملت الطير في الهواء؛ وذلك لأنه عندما تحققت في عهده العدالة الاجتماعية فشملت جميع الناس ولم يصبح بينهم فقيراً أو غارماً، وضاقت مخازن الدولة على الخيرات والحبوب؛ فقال انثروا بعضها على رؤوس الجبال فتأكل منه الطير وتشبع؛ حتى لا يقول قائل جاعت الطيور في بلاد المسلمين(٢)

فلله درك يا ابن عبد العزيز وما أحسن العدالة الاجتماعية التي أقرها الإسلام؛ عندما يتم تطبيقها من حاكم يخشى الله ويتقه؛ فلقد رأينا كيف اختفت ظاهرة الفقر والعوز ووفت الأموال وكفت حاجة جميع الناس حتى الطير والحيوان؛ ففي رأينا

(١) للمزيد من مواقف العدالة الاجتماعية عند عمر بن عبد العزيز، انظر: علي محمد الصلابي، الدولة الأموية. عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، ص ١٣٧ وما بعدها، جـ ٢، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(٢) وأصبحت عادة نثر الحبوب موجودة في بعض الدول الإسلامية مثل تركيا والجزائر. انظر: مقال بعنوان: نثر الحبوب لإطعام الطيور عادة قديمة، منشور بجريد العين الإخبارية في ١٧/ ١٢/ ٢٠٢٠م

أن ظاهرة الفقر والعوز في المجتمع الإسلامي ليست أمراً طبيعيًا؛ بل هي أمر عارض للانحراف عن العدالة الاجتماعية التي أمر بها الإسلام الحكام، وعدم الالتزام بالتكافل الاجتماعي المأمور به شرعًا بين أفراد المجتمع الإسلامي.

المطلب الثاني
حق التعليم كتطبيق للعدالة الاجتماعية

المقصود بحق التعليم وأهميته: يقصد بحق التعليم في مجال العدالة الاجتماعية في سلطنة عمان التزام الدولة بتوفير تعليم حديث ومتطور، لا يفقد الأصالة العمانية ويأخذ في نفس الوقت بمتطلبات العصر باعتبار أن التعليم "هو الهدف الأسمى الذي تسخر له كل الجهود لإفساح المجال لأبنائه للتزود بالعلم والتعليم" "فالتعليم هو الركيزة الأساسية للتقدم والتطور، ولإيجاد جيل يتحلى بالوعي والمسؤولية ويتمتع بالخبرة والمهارة ويتطلع إلى مستوى معرفي أرقى وأرفع، فإنه لا بد من إجراء تقييم شامل للمسيرة التعليمية من أجل تحقيق تلك التطلعات"[١] .

ولا شك أن التعليم الجيد الملتزم بالعدالة الاجتماعية يعمل على بناء الشخصية العمانية، ويحافظ على الهوية الوطنية، ويؤصل المنهج العلمي في التفكير وينمي المواهب ويشجع على الابتكار، ويرسخ القيم الحضارية والروحية، ويرسي مفاهيم المواطنة والتسامح والتآلف[٢] .

(١) مقتطفات من خطب المغفور له بإذن ربه جلالة السلطان قابوس بن سعيد.

(٢) المادة ١٦/ ١ من النظام الأساسي لسلطنة عمان.

توفير سلطنة عمان العدالة الاجتماعية في التعليم:

حرصا من سلطنة عمان على العدالة الاجتماعية في مجال التعليم؛ فقد أقرت هذا الحق في النظام الأساسي للدولة، في المادة (١٦) والتي جاءت في صورة مطولة عكس ما هو متبع في نصوص الوثائق الدستورية؛ ومن ثم أصبح التعليم حقاً دستورياً يلزم المشرع والسلطات الأخرى في الدولة. ومن مظاهر العدالة الاجتماعية في مجال التعليم ما يأتي:

١- أن النظام الأساسي جعل التعليم للمواطن حقاً إجبارياً وليس اختيارياً، وذلك حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي[1] بمعنى أن ولي أو وصي الطفل ملزم قانوناً بإلحاقه بالمدرسة حتى ينهي مرحلة التعليم الأساسي التي أوجبها الدستور كحد أدنى للتعليم. وحرصاً من الدولة على التعليم فإن من فاته التعليم الأساسي لسبب أو لآخر؛ فالنظام الأساسي في العبارة الأخيرة من المادة ١٦/ ٢ ألزم الدولة على أن تعمل على مكافحة الأمية عن طريق فتح فصول مسائية لتحقيق هذا الغرض.

٢- حرص النظام الأساسي في المادة ١٦/ ١ على أن ينص –على ما أسميه– توصيف المناهج الدراسية وتحديد أهم محتوياتها؛ وذلك بأن تتضمن هذه المناهج : المفردات العلمية التي تبني الشخصية العمانية – الحفاظ على الهوية الوطنية – تأصيل المنهج العلمي في التفكير – تنمية المواهب وتشجيع الابتكار

(١) المادة ١٦/ ٢ من النظام الأساسي لسلطنة عمان.

– ترسيخ القيم الحضارية والروحية – إرساء مفاهيم المواطنة والتسامح والتآلف.

٣- ولتعزيز قيم العدالة الاجتماعية في مجال التعليم عن طريق توفير تعليم جيد للجميع يقوم على الاستقلالية والمساواة بين الأفراد وتكافؤ الفرص؛ فقد ألزم النظام الأساسي الدولة أن "تكفل استقلال الجامعات، وتيسر القبول للتعليم العالي أمام الجميع على قدم المساواة على أساس الكفاءة والجدارة، والعمل على تشجيع إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية، وتضمن الدولة جودة التعليم في تلك الجامعات بما يتفق ومعايير الجودة العالمية"[١] .

وتفعيلاً لهذا النص الدستوري فقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد –يرحمه الله تعالى- بمنح مكرمة سامية للجامعات الخاصة في سلطنة عمان سنة ٢٠٠٧م؛ وذلك حرصاً منه على توفير التعليم الجامعي على أوسع نطاق ممكن، ولو في الجامعات الأهلية والخاصة في سلطنة عمان والتي تساهم كتفاً إلى كتف مع الهيئات التعليمية الحكومية في توفير التعليم الجامعي[٢] .

٤ –ولتحقيق العدالة الاجتماعية في مجال البحث العلمي؛ لما له من أهمية في

(١) المادة ١٦/ ٣ من النظام الأساسي لسلطنة عمان.

(٢) وقد بلغ مقدار هذه المكرمة السخية سبعة عشر مليون ريال عماني، وقد استفاد من هذه المكرمة في هذا الوقت: جامعة ظفار، وجامعة نزوى، وجامعة صحار. كما استفاد منها أيضاً مشروع جامعة البريمي، ومشروع جامعة الشرقية؛ بحيث يتم الصرف منها على مباني الجامعة ومرافقها الأساسية والمختبرات العلمية بها.

تقدم المجتمع وازدهاره؛ فقد ألزم النظام الأساسي الدولة أن تكفل حرية البحث العلمي، وأن ترعى الباحثين والمبتكرين، وتشجع القطاع الأهلي والخاص على المساهمة في نهضة البحث العلمي[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن رعاية الدولة للباحثين والمبتكرين ليس فيه أي خروج على مبدأ المساواة وقواعد العدالة الاجتماعية؛ لأن المساواة هي مساواة قانونية لمن تماثلت ظروفهم وتوافرت فيهم نفس الشروط وليست مساواة حسابية؛ فكل من توافرت فيه صفة الباحث أو المبتكر سيحظى برعاية الدولة بصرف النظر عن أي اعتبار شخصي آخر، وهذا هو مقتضى المساواة والعدالة الاجتماعية.

اتفاق العدالة الاجتماعية في مجال التعليم مع الشريعة الإسلامية : ويبدو لنا أن نصوص النظام الأساسي في مجال العدالة الاجتماعية الخاصة بالتعليم، تتفق تماماً مع الشريعة الإسلامية التي اهتمت اهتماماً كبيراً بالعلم والعلماء. ويكفي الإشارة إلى أن أول آية نزلت في القرآن الكريم هي دعوة إلى العلم، قال تعلى لنبيه عليه السلام "اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم"[2] .

ومدح الله العلماء في كتبه العزيز فقال "إنما يخشى الله من عباده العلماء"[3] وقال

(١) المادة ١٦/ ٤ من النظام الأساسي لسلطنة عمان.

(٢) الآيات الأول من سورة العلق.

(٣) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

سبحانه وتعالى " هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب"(١) وجعل النبي صلى الله عليه وسلم "طلب العلم فريضة على كل مسلم"(٢)

وتجد الإشارة إلى أن اهتمام سلطنة عمان بالعدالة الاجتماعية في مجال التعليم؛ إذا كانت تتفق مع الشريعة الإسلامية كما بينا؛ فإنها كذلك تلبي الالتزامات الدولية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص على أنه "١- لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يتوفر التعليم مجاناً على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً ٢- ويجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم"(٣)

المطلب الثالث
حق العمل كتطبيق للعدالة الاجتماعية

المقصود بحق العمل وأهميته :

يقصد بحق العمل في مجال العدالة الاجتماعية توفير الدولة لفرص العمل المختلفة للأفراد، بما يتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم دون تمييز بينهم لأي سبب

(١) الآية ٩ من سورة الزمر.

(٢) وهو حديث مروي عن أبي سعيد الخدري. السيوطي، الجامع الصغير، رقم ٥٢٤٦. موقع الدرر السنية على الشبكة العالمية للمعلومات.

(٣) المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م.

غير الكفاءة، بما يحقق الرخاء للمواطنين ويقضي على الفقر[1] وتبدو أهمية العمل للإنسان في أنه من جانب مصدر رزقه في الحياة، وهو من جانب آخر يجعل الإنسان يشعر بوجوده وكينونته ويقيه الأمراض النفسية التي تصيب الشخص نتيجة الفراغ والبطالة.

ولقد حثت الشريعة الإسلامية على العمل؛ بل وأمرت به وجعلت أداؤه والإخلاص فيه نوعاً من العبادة التي يُثاب الإنسان عليها. يقول تعالى في كتابه العزيز "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون"[2] "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" [3] .

اهتمام النظام الأساسي بالعدالة الاجتماعية في مجال حق العمل:

نظراً لتأثر النظام الأساسي في سلطنة عمان بالشريعة الإسلامية؛ فقد اهتم اهتماماً كبيراً بالعدالة الاجتماعية في مجال حق العمل حيث نصت المادة ١٥/ ٧ منه على أن "العمل حق وشرف ولكل مواطن ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز الزم أي مواطن بالعمل جبراً إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة

(١) المادة ١٤ من النظام الأساسي لسلطنة عمان.

(٢) الآية ١٠٥ من سورة التوبة.

(٣) الآية ١٥ من سورة الملك.

عامة ولمدة محددة وبمقابل عادل، وتسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما وتوفر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية" .

والمتأمل في هذا النص يظهر له أنه تضمن عدة مبادئ في العدالة الاجتماعية في مجال حق العمل وهي:

١- جعل النظام الأساسي حق العمل من الحقوق الأساسية لكل مواطن بل هو شرف له؛ لأن اليد العليا خير من اليد السفلى، ولولا العمل ما تقدمت المجتمعات ولا نهضت الشعوب. ولذلك فيجب على القطاع الحكومي والخاص توفير فرص عمل للمواطنين على أوسع نطاق ممكن[1]

٢- أكد النظام الأساسي على حرية الشخص في اختيار نوع العمل الذي يريده؛ بحيث لا يجبر على أداء عمل معين إلا على سبيل الاستثناء وبقيود معينة وهي:
- أن الإجبار على العمل يكون بمقتضى قانون – ويكون لمدة معينة – ويكون بمقابل عادل وليس مجاناً -ويكون هذا العمل لأداء خدمة عامة للمجتمع.

(١) وتفعيلاً لهذا النص الدستوري (المادة ١٤/ ١) نصت المادة ١١ من قانون العمل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٥/ ٢٠٠٣ على أنه "على صاحب العمل أن يستخدم العمال العمانيين على أوسع نطاق ممكن. وتحدد بقرار من الوزير نسبة العمانيين إلى الأجانب في القطاعات الاقتصادية المختلفة أو الأنشطة التي يشملها كل قطاع، حسبما تقتضيه ظروف كل قطاع أو نشاط ومدى توافر الأيدي العاملة العمانية اللازمة. وعلى صاحب العمل أن يساوي بين جميع العمال في حالة اتفاق طبيعة العمل وشروطه"

ومثل ذلك: التزام الشخص الحاصل على البكالوريوس بمحو أمية عدد معين من المواطنين، أو أداء الخدمة العسكرية في بعض الدول التي تجعلها إجبارية على المواطن.

٣- والمبدأ الأخير في العدالة الاجتماعية في حق العمل، هو أن النظام الأساسي ألزم الدولة بسن القوانين التي تحمي حقوق العامل وصاحب العمل؛ بحيث تنظم العلاقة بينهما على نحو من العدالة الاجتماعية التي تحافظ على حقوق العامل باعتباره الطرف الضعيف في عقد العمل. ولذلك صدرت في سلطنة عمان قوانين العمل المتعاقبة التي تهدف إلى حماية حقوق العمال، وتسعى إلى تشغيل المواطنين على أوسع نطاق ممكن وحمايتهم من الأيدي العاملة الأجنبية الرخيصة القادمة من بعض الدول.

وتضمن قانون العمل أبوابًا وفصولاً متعددة تهدف إلى حماية أجر العامل سواء بوضع حد أدنى له أو من حمايته من الخصم والاقتطاع، وتحديد الحد الأقصى لساعات العمل، وحقه في الإجازات بأنواعها المختلفة، وتوفير شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية في مكان العمل، وعمل على توفير حماية أكثر للفئات الضعيفة كالنساء والأحداث والمعاقين، وتوفير مكافأة نهاية الخدمة ومعاش تقاعدي بعد بلوغ سن الستين، وغير ذلك من أوجه الحماية الاجتماعية التي وفرها قانون العمل[1]

(١) وكان آخر هذه القوانين هو قانون العمل الحالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٥/ ٢٠٠٣م انظر: سالم الشكيلي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

وفاء سلطنة عمان بالتزاماتها الدولية في مجال العدالة الاجتماعية في حق العمل:

ونلاحظ مما سبق أن سلطنة عمان بنصوصها التي أقرتها في النظام الأساسي وفي قانون العمل، تكون قد أوفت بالتزاماتها الدولية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٣ منه التي تضمنت مبادئ العدالة الاجتماعية في مجال حق العمل؛ حيث نصت هذه المادة على أنه "لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة. ولجميع الأفراد دون تمييز الحق في أجر متساو على العمل المتساوي. ولكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل عند الاقتضاء بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية. ولكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه".

وليس هذا بمستغرب من سلطنة عمان فهي من الدول الحريصة على توفير الحماية الاجتماعية في مجال حق العمل، كما أنها من الدول التي تحرص ليس فقط على الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ بل كذلك على التصديق عليها وتطبيقها عملياً على أرض الواقع.

ولذلك قضى النظام الأساسي بأن تكون للمعاهدات والاتفاقيات الدولية قوة القانون بعد التصديق عليها[1] فالمعاهدة أو الاتفاقية متى تم التصديق عليها من

(١) المادة ٩٣ من النظام الأساسي لسلطنة عمان.

السلطات المختصة في سلطنة عمان؛ أصبحت لها قوة القانون الداخلي تماماً بحيث تلتزم كافة الجهات والأفراد في الدولة بتطبيقها.

رأينا في حق العمل كتطبيق للضمان الاجتماعي :

ونرى أن حق العمل ليس فقط من بين حقوق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع التي اهتم بها القانون العماني؛ بل هو واجب على كل فرد في المجتمع. فبالعمل تستقيم حياة الأفراد وتصح نفسيتهم ويشعرون بكرامتهم؛ فالفراغ مفسدة ومؤد إلى الانحراف وسوء الأخلاق، وما انتشرت جرائم السرقة والمخدرات وغيرهما من الجرائم والأمراض النفسية إلا لفراغ الشباب وعدم انشغالهم بالعمل المفيد.

المطلب الرابع
التضامن الاجتماعي كتطبيق للعدالة الاجتماعية

التضامن الاجتماعي مبدأ دستوري في سلطنة عمان:

يعد التضامن الاجتماعي –كتطبيق للعدالة الاجتماعية ركناً ركيناً من أركان النظام الاجتماعي في سلطنة عمان؛ حيث تضمنت المادة ١٥ من النظام الأساسي النص على صور مختلفة للتضامن الاجتماعي في المجتمع العماني. ولعل أهم فقرة وردت في هذا النص هي الفقرة الرابعة التي تنص على أن "تكفل الدولة للمواطنين خدمات التأمين الاجتماعي، كما تكفل لهم المعونة في حالات الطوارئ، والمرض والعجز والشيخوخة، وذلك على النحو الذي يبينه القانون" وكذلك الفقرة الخامسة التي تنص على أنه "تكفل الدولة الرعاية الصحية للمواطنين، وتعمل على توفير

وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وتشجع على إنشاء المستشفيات ودور العلاج الخاصة، وذلك بإشراف من الدولة وعلى النحو الذي يبينه القانون"[١]

ويقوم التضامن الاجتماعي بصفة عامة على رعاية الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، ويعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء بما يمنع الاحتقان المجتمعي. ولذلك يحظى التضامن الاجتماعي بأهمية كبيرة في الدساتير والقوانين لجميع الدول؛ لأنه يحفظ للإنسان كرامته[٢] ويوفر له الحاجات الأساسية للحياة التي لا تستقيم بدونها.

اهتمام سلطنة عمان بالتضامن الاجتماعي:

يمكن القول –وبحق– أن سلطنة عمان من الدول التي اهتمت بالعدالة الاجتماعية في مجال التضامن الاجتماعي، وكرس النظام الأساسي للدولة للتضامن الاجتماعي مجالاً رحباً بين نصوصه، بل وحث الجميع على هذا التضامن الاجتماعي، سواء أكانوا أفراداً أم أسراً أم مسؤولين. وليس هذا غريباً على سلطنة عمان فهي بلد إسلامي يغلب على مجتمعها التدين؛ فضلاً عن تأثر نصوص النظام

(١) تضمنت المادة ١٥ من النظام الأساسي عدة فقرات تتعلق بالتضامن الاجتماعي بصورة تفصيلية، منها نص الفقرة الثانية التي تقول "التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ..." وتضيف الفقرة الثالثة أن "تلتزم الدولة برعاية الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنشء ..." وتضيف الفقرة الرابعة نصاً هاماً في مجال التضامن الاجتماعي وهو أن "الدولة تعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة"

(٢) سالم الشكيلي، مرجع سابق، ص ١٢٦.

الأساسي بالشريعة الإسلامية التي تعد خير منهج وتطبيق في مجال التضامن الاجتماعي.

ولذلك نجد أن المادة ١٥/ ٢ من النظام الأساسي جعلت التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، ولا شك أن هذا التوجيه الدستوري موجه إلى أفراد المجتمع جميعاً، وإلى السلطات العامة في المجتمع؛ بحيث يجب أن يسيطر التعاضد والتراحم بين الناس في علاقاتهم.

وتشجيعاً من القانون على هذا التعاضد والتراحم بين أفراد المجتمع؛ فقد أعفى القانون من الضرائب التبرعات التي تُدفع نقداً أو تتم عيناً للجهات التي يقرها مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة، شريطة ألا يتجاوز مجموع هذه التبرعات خلال السنة الضريبية ٥٪ من الدخل الإجمالي للخاضع للضريبة[١] .

اهتمام القانون بالعدالة الاجتماعية للأطفال:

اهتمت سلطنة عمان بالطفل اهتماماً كبيراً وآية ذلك أنه جعل هذا الالتزام على عاتق الدولة التزاماً دستورياً[٢] ولذلك حرصت سلطنة عمان منذ سنة ١٩٩٦م على الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل، وشكلت لجنة وطنية تعنى بشؤون الأسرة

(١) المادة ٥٥/ ١٠ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٨/ ٢٠٠٩م المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ١١٨/ ٢٠٢٠.

(٢) تنص المادة ١٥/ ٣ من النظام الأساسي على أن "..... وتلتزم برعاية الطفل"

والمرأة والطفل، كما صدر قرار من وزير التنمية الاجتماعية بتشكيل لجنة متابعة تنفيذ مبادئ اتفاقية حقوق الطفل[١] .

وبلغت العدالة الاجتماعية في مجال حماية الأطفال أقصى مداه عندما أصدرت سلطنة عمان قانوناً خاصاً بالطفل وذلك بمقتضى المرسوم السلطاني رقم ٢٢/ ٢٠١٤م؛ وذلك بهدف توفير أكبر قدر من الحماية والرعاية الاجتماعية للأطفال[٢] .

ولقد أولى قانون الطفل رعاية وحماية اجتماعية كبيرة للطفل، بأن حماه من العنف والإساءة والاستغلال، وفي معاملة إنسانية كريمة تحفظ له سمعته وكرامته وشرفه[٣] وهذه الحماية المقررة للطفل يتمتع بها في مواجهة جميع أفراد المجتمع بمن فيهم الوالدين والأقربين.

وتكفل الدولة للطفل الحق في مستوى معيشي ملائم يفي بمتطلبات نموه البدني والعقلي والنفسي والاجتماعي، وذلك من خلال إنفاق والديه عليه وإلا فيتم ذلك من خلال برامج الدعم وتقديم المساعدات المالية[٤] من وزارة التنمية الاجتماعية

(١) قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ٩/ ٢٠٠١م.

(٢) والطفل في القانون العماني هو كل إنسان لم يكمل الثامنة عشرة من عمره بالتقويم الميلادي؛ وذلك طبقاً للمادة ١/ د من قانون الطفل رقم ٢٢/ ٢٠١٤م.

(٣) المادة السابعة من قانون الطفل.

(٤) المادة ٢٨ من قانون الطفل.

التي يتوافر فيها برامج مختلفة للدعم وتقديم المساعدات المالية للأطفال المحتاجين.

اهتمام القانون بالعدالة الاجتماعية للمعاقين :

وتجدر الإشارة إلى أن سلطنة عمان لم تكتف برعاية الطفل بعد ولادته بل اهتمت بهذه الرعاية قبل ولادته؛ حيث تكفلت الدولة بإجراء الكشف الطبي على الراغبين في الزواج بالمجان قبل إبرام الزواج؛ للتحقق من خلوهم من الأمراض الوراثية والمعدية والمزمنة لتزويد راغبي الزواج بالمعلومات الكافية لمدى تأثير تلك الأمراض على إنجاب أطفال أصحاء[1].

فإذا قدر الله بعد ذلك ولادة أطفال معاقين[2] فإن الدولة تكفل رعايتهم وتأهيلهم بل وتلتزم الدولة وولي أمر الطفل المعاق بتمكينه من التمتع بكافة خدمات الرعاية والتأهيل المنصوص عليها في قانون رعاية وتأهيل المعاقين[3] وأعفى القانون مستلزمات ذوي الإعاقة من الضرائب؛ تيسيراً لهم في الحصول عليها بأسعار

(١) المادة ١٦ من قانون الطفل.

(٢) والمعاق هو الذي يعاني من نقص في بعض قدراته الحسية أو الجسدية أو الذهنية، خلقياً أو نتيجة عامل وراثي أو مرض أو حادث؛ مما يحد من قدراته على تأدية دوره الطبيعي في الحياة قياساً على من هم في عمره، بما يحتاج معه إلى الرعاية والتأهيل حتى يؤدي دوره في الحياة. انظر المادة ١/ ج من المرسوم السلطاني رقم ٦٣/ ٢٠٠٨م بإصدار قانون رعاية وتأهيل المعاقين.

(٣) المادة ٥٢ من قانون الطفل.

مناسبة[١] .

وبعد أن وفرت الدولة للمعاقين برامج رعايتهم وتأهيلهم؛ فإنه إكمالاً لمنظومة العدالة الاجتماعية لم تتركهم بلا عمل يتكسبون منه ويشعرون من خلاله بكيانه وأهميتهم؛ ألزم القانون الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر، بأن تعين من ترشحه وزارة العمل من المعاقين المؤهلين من واقع سجل القوى العاملة الوطنية، وذلك بنسبة من الوظائف أو المهن المطلوب شغلها. وهذه النسبة التي يجب تعيينها من المعاقين يتم تحديدها بواسطة مجلس الخدمة المدنية في القطاع الحكومي، وبواسطة وزير العمل بالنسبة للقطاع الخاص.

(١) المادة ٤٩ من المرسوم السلطاني رقم ١٢١/ ٢٠٢٠ بشأن ضرائب القيمة المضافة.

النتائج والتوصيات

وقد خلصت من الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- إن العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية مبدأ إنساني عام فهي قاعدة شاملة وعالمية ينعم بها جميع البشر، بصرف النظر عن جنسهم أو جنسيتهم أو لونهم أو دينهم.

٢- النموذج الإسلامي في العدالة الاجتماعية جدير أن يقتدى به الآن؛ لأن تطبيقه يقضي على الفقر في المجتمع، وهذا ما حدث في عصور الإسلام الأولى التي التزمت تطبيق العدالة الاجتماعية.

٣- تأثر القانون العماني في نصوص النظام الأساسي، وفي باقي فروع القانون، بفكرة العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية؛ نظراً لطبيعة المجتمع العماني الذي دخله الإسلام منذ عصر النبوة.

٤- إن أساس العدالة الاجتماعية في الشريعة والقانون هو مبدأ المساواة، وأن المقصود بها ليس المساواة الحسابية بين الأفراد؛ وإنما يقصد بها المساواة بين من تماثلت ظروفهم وتوافرت في حقهم نفس الشروط والكفاءة والمؤهلات؛ فإن اختلف شيء من ذلك فالعدالة تقضي عدم المساواة بينهم في التمتع بالحقوق أو في تحمل الأعباء.

٥- تحقق العدالة الاجتماعية التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع وتحث على الإخلاص في العمل؛ لأن كل إنسان يعلم أنه شريك في عائد التنمية ولا تستأثر

به فئة معينة.

٦- تعمل العدالة الاجتماعية على الوصول إلى التنمية المستدامة؛ لأنها تحول بين الجور من جيل على الأجيال القادمة في استخدام البيئة والثروات والموارد الطبيعية.

٧- تؤدي العدالة الاجتماعية إلى استقرار الدول، وتمنع من الاضطراب والفوضى في المجتمع.

٨- تعمل العدالة الاجتماعية على الشعور بالانتماء للوطن لدى الأفراد، وتقضي على النعرات المذهبية أو الطائفية، وتمنع الحقد الطبقي في المجتمع.

التوصيات :

أ- أوصي المشرع العماني بتفعيل الدور الرقابي بل وزيادته في مجال النصوص الخاصة بالعدالة الاجتماعية؛ فلا تكفي جودة النصوص التي تنظم العدالة الاجتماعية، بل الأهم هو التطبيق السليم للنصوص بروحها وحكمتها، وألا يوجد من يعوق تطبيقها من أصحاب المصالح، أو مدمني الروتين الإداري.

ب- أوصي علماء الدين والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني بنشر ثقافة العدلة الاجتماعية بين الأفراد؛ لأن الأغنياء في المجتمع عليهم دور في تحقيق العدالة الاجتماعية يكمل دور الدولة. وما فريضة الزكاة، والكفارات المالية عن بعض الذنوب، والحث على الوقف وصدقة التطوع إلا لتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي.

مراجع البحث

أولا: القرآن الكريم

ثانيًا: المعاجم اللغوية

١- ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، دار صادر بيروت سنة، الطبعة ٣، ١٤١هـ.

٢- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر ببيروت، سنة ١٤٢٤هـ.

٣- محمد بن عبد الرازق الملقب بالمرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٢٩، دار الهداية بمصر، طبعة ١٢٠٥هـ.

٤- قاموس المعاني، قاموس الكل عربي عربي، متاح على الشبكة العالمية للمعلومات. www.almaany.com

ثانيا: المراجع الشرعية

١- ابن القيم (أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مكتبة المؤيد بالرياض، بدون تاريخ.

٢- أكرم العمري، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، طبعة ١٤١٥هـ.

٣- رمضان البوطي، فقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة، دار الفكر بدمشق، طبعة ١٤٢٦هـ.

٤- سعيد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة المنعقد يومي ٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٧ في مؤسسة البنا للثقافة والإعلام بالعراق.

٥- علي محمد الصلابي، العدالة الاجتماعية من المنظور الإسلامي، دار ابن كثير بدمشق، ج ١، طبعة سنة ٢٠١٥م.

٦- علي محمد الصلابي، الدولة الأموية. عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، ج٢، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٩ه، ٢٠٠٨م.

٧- محمد أبو زهرة، المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، دار الفكر ببيروت، يدون تاريخ طبع.

٨- محمد الغزالي، ظلام من الغرب، دار نهضة مصر، بدون تاريخ طبعة.

٩- يحيى بن سالم الهاشلي، العدالة الاجتماعية أهم مرتكزات الشريعة الإسلامية، مقال منشور بجريدة عمان اليومية، في ١٢ فبراير سنة ٢٠١٩م.

١٠-يوسف القرضاوي، عمر بن عبد العزيز الراشد المجدد، مكتبة وهبة بالقاهرة، بدون تاريخ.

رابعا: المراجع القانونية والاقتصادية

١- إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، طبعة ٢٠١٤م.

٢- جابر إبراهيم الراوي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار وائل للطباعة والنشر بالأردن، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩م.

٣- جلال أحمد أمين، ماذا حدث للثورة المصرية دواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل، دار الشروق بالقاهرة، طبعة ٢٠١٢م.

٤- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ج ٢، دار الكتاب اللبناني ببيروت، طبعة ١٩٨٢م.

٥- حمد عبد الرحمن الجنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، العبيكان للطباعة والنشر بالسعودية، ١٤٠٦هـ.

٦- سالم الشكيلي، الكامل في شرح النظام الأساسي للدولة الجديد، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ ٢٠٢١م بدون ناشر.

٧- شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر بالقاهرة، سنة ١٩٧٩م.

خامسًا: المواقع الإلكترونية

١- السيوطي، الجامع الصغير، موقع الدرر السنية على الشبكة العالمية للمعلومات.

٢- البيهقي، السنن الكبرى، ج ٦. الشبكة العالمية للمعلومات، المكتبة الشاملة.

٣- تفسير ابن كثير، تفسير القرطبي، تفسير البغوي، التفسير الوسيط. الشبكة العالمية للمعلومات. Surahquain.com

٤- البوابة الرسمية لحكومة سلطنة عمان. Oman portal.gov.om

٥- موقع مؤسسة منار للمشاركة المجتمعية على الشبكة العالمية للمعلومات. www.manar.org

٦- مجلة هارفارد للأعمال على الشبكة العالمية للمعلومات. www.hbrarabic.com

٧- الموقع الرسمي للتنمية المستدامة على الشبكة العالمية للمعلومات. Sustainabledevelopment.un

٨- موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية للمعلومات. www. un.org

سادسًا: التشريعات

١- النظام الأساسي لسلطنة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦/ ٢٠٢١م.

٢- قانون ضريبة القيمة المضافة العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٢١/ ٢٠٢٠م.

٣- قانون الطفل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٢/ ٢٠١٤م.

٤- قانون الضريبة على الدخل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٨/ ٢٠٠٩م والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم ١١٨/ ٢٠٢٠م.

٥- قانون رعاية وتأهيل المعاقين العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٣/ ٢٠٠٨م.

٦- قانون العمل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٥/ ٢٠٠٣م.

٧- اللائحة التنظيمية رقم ٢٦/ ٢٠٠٣م لانتخابات مجلس الشورى العماني الصادرة بقرار وزير الداخلية.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٢

مقدمة..... ٥

المبحث الأول : فكرة العدالة الاجتماعية ٨

المطلب الأول : تعريف العدالة الاجتماعية في اللغة وعند علماء الاجتماع ٨

المطلب الثاني : ماهية العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية ١١

المطلب الثالث : العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ١٥

المطلب الرابع : ماهية مبدأ المساواة كأساس العدالة الاجتماعية ٢١

المبحث الثاني : تطبيقات للعدالة الاجتماعية..... ٢٥

المطلب الأول : تطبيقات للعدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية..... ٢٥

المطلب الثاني : حق التعليم كتطبيق للعدالة الاجتماعية ٣٢

المطلب الثالث : حق العمل كتطبيق للعدالة الاجتماعية ٣٦

المطلب الرابع : التضامن الاجتماعي كتطبيق للعدالة الاجتماعية ٤١

النتائج والتوصيات..... ٤٧

مراجع البحث..... ٤٩

فهرس الموضوعات ٥٣